مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية

Journal of Administrative and Economic Sciences

الأزمة الاقتصادية والسياسية وأثرها في تدهور سعر الصرف في اليمن (الآثار "التداعيات والحلول")

د/ يوسف سعيد أحمد

أستاذ الاقتصاد المشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة عدن مستشار البنك المركزي

الأزمة الاقتصادية والسياسية وأثرها في تدهور سعر الصرف في اليمن (الآثار "التداعيات والحلول")

د/ يوسف سعيد أحمد
أستاذ الاقتصاد المشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة عدن مستشار البنك المركزي

الملخص

دائمًا ما تتبلور الأزمات السياسية والاقتصادية في اليمن في مختلف المراحل وفي اقتصاد يعتمد على جزء من حاجاته على موارد تأتي من خارج الناتج المحلي الاجمالي: تحت عنوان كبير اسمه ازمة سعر الصرف وهو متغير اقتصادي هام ينعكس سلبًا وايجابًا على كافة القطاعات الاقتصادية ورجال الأعمال والمستهلكين ويرفع من تكلفة الاستيراد ويؤثر على الدور السيادي للعملة الوطنية داخل حدودها.

تناولت الورقة طبيعة الأزمة الاقتصادية والسياسية ومتابعها من انقسام في النظام المالي والصعوبات والتحديات التي واجهت عملية انتقال البنك المركزي اليمني إلى العاصمة الاقتصادية عدن على إثر استنزاف صنعاء للاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي المثبتة عند 5.2 مليار ريال في 2014.

واستعرضت الورقة إثر التعويم الكامل الحر لسعر الصرف وعملية الاصدار التضخمي للعملة لمواجهة صرف رواتب موظفي الدولة والاخير ربما كان هو السبيل الوحيد المتاح مع توقف صادرات النفط واستحواذ المحليات على الموارد العامة الضريبية والجمركية مع توقف المساعدات الخارجية وهي العملية التي أدت إلى اشتعال عمليات المضاربة المنفلتة في سوق الصرف الأجنبي سعيًا للتربح والأثراء بالتزامن مع ضعف أو غياب مؤسسات الدولة

وجميع هذه العوامل مع إجراءات صنعاء وممارساتها الحرب الاقتصادية ضد اقتصاد حكومة الشرعية وعمليات البنك المركزي انعكست سلبًا وبشكل حاد على تدهور قيمة العملة الوطنية والتي تركت ومعها التضخم الجامح العديد من الندوب والآثار والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية وفي المحصلة أدت إلى تأكل دخول المواطنين وألحقت ضررًا بالغًا بمختلف الفئات الاجتماعية وخاصة أصحاب الدخل المحدود حاول البنك المركزي احتوائها عبر والعديد من السياسات النقدية وتنظيم عملية بيع الدولار عبر المنصة الإلكترونية بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

وقد خرجت الورقة بالعديد من التوصيات والمقترحات لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتداعياتها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: تعويم العملة، التأثيرات الاجتماعية، الأزمة السياسية، الاقتصاد اليمني.

The economic and political crisis and its impact on the deterioration of the exchange rate in Yemen (Effects, repercussions and solutions)

Dr. Youssef Saeed Ahmed
Associate Professor of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Aden, Advisor to the Central Bank

Abstract

Political and economic crises in Yemen always crystallize at various stages and in an economy that depends in part on resources coming from outside the gross domestic product.

The paper reviewed the impact of the free full float of the exchange rate and the inflationary issuance of the currency to confront the disbursement of salaries of state employees.

The paper came out with many recommendations and proposals to confront the economic crisis and its various repercussions, emphasizing the importance of continuing to stop the inflationary issuance of the currency, which the Central Bank has followed since January 22, with the necessity of supporting the Central Bank's external reserves that enable it to continue indirect intervention to mitigate the impact of pressures on the demand for the dollar in the foreign exchange market and the gradual withdrawal of excess liquidity through the method of electronic auctions followed.

Working to resume oil exports that have been suspended since the end of 2021 to secure the state budget's need for hard currency and provide import resources.

And working to revive the sectors of the real economy by bridging macroeconomic imbalances and strengthening and developing the agriculture and fisheries sector and the manufacturing industries sector by following short- and long-term policies and strategies .

Keywords: currency flotation, social impacts, political crisis, and Yemeni economy.

المقدمة:

دائما ما تتبلور الأزمات الاقتصادية بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية تحت عنوان كبير اسمة أزمة سعر.

في هذا السياق يتكرر سيناريو أزمة سعر الصرف بنفس المستوى وعلى نفس النسق رغم اختلاف درجة الأزمة بين فترة تاريخية وأخرى.

هذا لأن ما يحدث على جبهة الريال والدولار يعكس مجموع الخطايا للسياسات المالية والنقدية والاقتصادية الكلية المتراكمة تاريخيا.

لكن لماذا يبدو سعر الصرف على هذا القدر من الأهمية؟

لان سعر الصرف كمتغير اقتصادي يشكل اهم الاسعار على الاطلاق.

وفي نفس الوقت يعتبر وسيله هامة للتأثير على تخصيص الموارد كما يؤثر على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الاستيراد.

كما أن سعر الصرف يمثل الأداة التي تربط بين اسعار الأصول والسلع والخدمات وعوامل الإنتاج في اليمن وأسعارها في الخارج.

وفقًا لهذه الأهمية يعتبر استقرًارا سعر الصرف أمرًا حاكمًا في تمكين المتعاملين في الاقتصاد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والقدرة على التنبؤ سواء تعلق الأمر بالمستهلكين أو المنتجين أو المدخرين والمستثمرين أو المصدرين والمستوردين جميع هؤلاء استقرار سعر الصرف يؤثر عليهم إيجابيا.

أن سعر الصرف هو واجهة الدول والمرآة التي تعكس حالتها الاقتصادية.

والعملة الوطنية تمثل عنوان لسيادة الدول.

وفي ظل ما تعيشه اليمن من أوضاع فإن عملتها النقدية لم تعد تقوم بعدد من وظائف النقود وأهمها وظيفة الادخار بعد أن أدت الأزمة إلى تدهور الاقتصاد.

فسيادة العملة الوطنية في كل المعاملات داخل الحدود الوطنية للدولة هو انعكاس لقوة العملة ولمكانة الدولة.

هذه الدراسة تهدف إلى استقراء تطورات الازمة المالية والنقدية والاقتصادية الكلية في اليمن وانعكاساتها في أزمة سعر الصرف.

كما تبين التداعيات التي تولدت بفعل انقسام السلطة النقدية والحرب الاقتصادية الداخلية التي باتت في العامين الأخيرين تتم من طرف واحد هددت استقرار سعر الصرف وما تبع ذلك من مترتبات الاصدار التضخمي للعملة.

أولًا: البدايات الاولى للأزمة الاقتصادية في اليمن:

لقد أخفقت السياسات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة منذ زمن بعيد في أحداث تغيير اقتصادي جوهري يقوم على أسس راسخة تؤدي إلى تنويع الدخل واحداث تغيير هيكلي في الموارد حيث ظلت السمعة العامة لمعامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد اليمني يسودها نوع من عدم الاستقرار النقدي وضغوط تضخمية حيث بلغ هذا المعامل 3.6 لمتوسط الفترة 2006- 2010.

ترافق ذلك مع تدني قاعدة الموارد العامة.

لذلك ظل الاقتصاد في اليمن في العقود الأخيرة يعتمد انتاج وتصدير النفط الذي كان دائما يلعب قاطرة النمو الاقتصادي بوتيرة المتواضعة حيًنا والمتراجعة حيًنا آخر والغير مستقرة تبعا لعدم.

استقرار قيمة موارد صادرات النفط.

لذلك ظل الاقتصاد في اليمن يعتمد في جزء كبير منه على عوامل تأتي من خارج الناتج المحلي الإجمالي كتحويلات المغتربين والمساعدات والقروض والعون الخارجي..

شكل العام 2009 بداية ظهور الأزمة الاقتصادية في اليمن حيث ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة إلى 9 في المائة.

حدث ذلك على إثر الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وملازكته من كساد كبير في الاقتصاد العالمي والذي انعكس على انخفاض الطلب العالمي على النفط وبذلك فقدت اليمن نصف عوائدها من صادرات النفط والذي يغذي الموازنة العام للدولة بنسبة 70 بالمئة تقريبا.

وتعاظمت المشكلة الاقتصادية في اليمن في السنوات اللاحقة على إثر ثورة فبراير 2011.

وعلى إثر استهداف البنية التحية للنفط حيث تعرض الأنبوب الذي ينقل النفط الخفيف من صافر إلى راس عيسى على البحر الاحمر لعمليات تفجيرية مستمرة مما أدى إلى توقف تكرير النفط في شركة مصافي عدن الذي كان يوجه لتلبية الطلب المحلي للنفط.

ولذلك تحولت اليمن إلى مستورد صافي للنفط ومشتقات هذه التطورات السلبية عظمت من حجم الأزمة السياسية والاقتصادية في اليمن في السنوات اللاحقة مما زاد من حجم الضغوط.

في عام 2012 شهد الاقتصاد تعافًيا نسبًيا بفعل المنح والمساعدات الخارجية ومنها: وديعة المليار دولار وفق شروط القرض المقدمة من المملكة العربية السعودية للبنك المركزي اليمني إضافة إلى منحتين نفطيتين حصلت عليها اليمن من السعودية والإمارات تم بيعها في السوق المحلي استغلت عوائدها لصالح الموازنة العامة للدولة.

عدا عن حصول اليمن على 95 مليون دولار منحة مقدمة من صندوق النقد الدولي لتدعيم الموازنة العامة للدولة.

لكن هذا التعافي لم يستمر طويًلا حيث سرعان ما عادت الأوضاع الاقتصادية السلبية على إثر انخفاض كمية وقيمة صادرات النفط وغياب عوامل الاستقرار السياسي.

ومن أجل مواجهة الضغوط الاقتصادية لجأت الحكومة الانتقالية برئاسة الأستاذ باسندوة في 2014 إلى صندوق النقد الدولي طلًبا للمساعدة ووقعت مع الصندوق اتفاقية للحصول على 505 مليون دولار.

لكن سياسة صندوق النقد الدولي النيوليبرالية أصرت على الحكومة اليمنية رفع الدعم على المشتقات النفطية الذي قال الصندوق إنه شكل أكثر من 7بالمية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2013. كما أوضح الصندوق أن اسعار الوقود تباع بنصف قيمتها العالمية مما شجع على تهريب النفط إلى الخارج.

وزاد أن الدعم يشكل نصف عوائد صادرات النفط ويستهلك بدون ترشيد وأنه لا يصل إلى الفقراء حيث يستفيد من الدعم الأثرياء من الناس بدليل أن النفط ومشتقاته يباع في السوق السوداء في البلاد بأكثر من قيمته العالمية.

ولذلك يرى الصندوق ان رفع الدعم عن المشتقات النفطية يشكل ضرورة لاستغلال موارد الدولة المخدرة ويمكن تجنيب الفقراء من الناس إثر رفع الدعم عبر تعويضهم نقدًيا.

هذه كانت رؤية صندوق النقد الذي يصر دائما وفق سياساته النيوليبرالية على رفع الدعم الحكومي وخاصة دعم النفط ورغم أن ملاحظات الصندوق تبدو منطقية من الوجهة الاقتصادية لكنها جاءت في الوقت الخطأ وفي ظل التوترات الاجتماعية والسياسية لكن الصندوق لا يهتم كعادته بالمآلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناتجة عن روشتة الإصلاحات التي يقترحها على البلدان النامية ومنها اليمن.

ومع ذلك قررت الحكومة الانتقالية الإذعان لضغوط الصندوق واستجابت لمطالبة حيث عملت في نهاية النصف الثاني من عام 2014 على رفع الدعم بالنسب التالية: 20و50 ومئة بالمائة على البترين والديزل والمازوت على التوالي.

مما أدى إلى تحرك الشارع في مظاهرات عفوية غاضبة في بداية الأمر معارضة لرفع الحكومة الدعم على المشتقات النفطية وبالذات الديزل وبنسبة 50في المائة الذي يستخدمه المزارعون كمدخل لري محاصيلهم خاصة وأنه رفع الأسعار جاء على إثر موجة جفاف ضربت اليمن.

لكن الحوثيين عملوا على امتطاء المظاهرات الشعبية وتسخيرها لتحقيق أهدافهم.

هذه الأوضاع الاقتصادية وعوامل أخرى سياسية وعسكرية مهدت لانقلاب الحوثيين على حكومة الشرعية ودخلت البلاد في اتون أزمة سياسية واقتصادية شديدة التعقيد والصعوبة بدءًا من العام 2015.

اقتصاديًا لرتفع التضخم إلى30 بالمئة وفقدت الدولة مولرد النفط بعد انسحاب شركات النفط العالمية الذي توج بخروج شركة توتال الفرنسية العاملة في حقل المسيلة نهاية العام 2015 وسياسيًا شكل الانقلاب بداية انطلاقة للحرب التي مضى عليها أكثر من تسع سنوات.

ثانيًا: انقسام البنك المركزي اليمني:

تعتبر مؤسسة البنك لمركزي من أهم المؤسسات النقدية التي تقع تحت سلطتها فقط اصدار النقود والإشراف على الجهاز المصرفي ووضع السياسات النقدية وإدارة المعروض النقدي بما يتواءم مع حاجة الاقتصاد ومواجهة التضخم وبالتالي الحفاض على القوة الشرائية للنقود.

يمكن القول إنه مع التطورات السياسية والاقتصادية السلبية فإن البنك لمركزي انطلاقًا من موقعة في العاصمة صنعاء برئاسة محافظة الكفء عوض بن همام حاول أن يبقى على مسافة من الأطراف السياسية، حيث سلك الحياد حيث استمر في صرف رواتب موظفي الدولة المدنيين والعسكريين وحتى نهاية حتى نهاية النصف الأول من عام 2016 حيث زادت الضغوط الاقتصادية وتآكلت الاحتياطيات النقدية الخارجية للبنك لمركزي.

وبذلك كان من الصعوبة بمكان أن يستمر لمركزي انطلاقًا عمله من صنعاء في ضوء سطوة المليشيات الحوثية على المولرد لذلك هذا الوضع لم يستمر طويلًا.

في سبتمبر 2016 أصدر الرئيس هادي قرارًا رئاسيًا قضى بتشكيل مجلس إدارة جديد للبنك لمركزي برئاسة المحافظ الجديد الاستاذ القعيطي كما نص القرار بنقل البنك لمركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن.

لكن قرار نقل البنك لمركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن ربما جاء مباغتة وبدون دراسة وافيه وبلا تنسيق إقليمي أو دولي.

لكن التصريحات الرسمية أشارت إلى أن نقل البنك لمركزي من صنعاء الى عدن جاء على إثر استتراف 5,2 مليار دولار التي كانت تمثل الاحتياطي النقدي المثبت في عام 2014 وان الجزء الكبير من هذه الاحتياطيات استخدمت من قبل الحوثيين لصالح المجهود الحربي.

وقد أشار القعيطي المحافظ الجديد في أول تصريح له أنه لم يتبق من احتياطيات البنك لمركزي سوى 700 مليون دولار مع نهاية النصف الأول من 2016.

بدايات عمل البنك المركزي العاصمة المؤقتة عدن جاءت في ظل صعوبات وتحديات اقتصادية ومالية وتنظيمية بالغة الصعوبة والتعقيد منها:

- أزمة سيولة خانقة في الاحتياطيات النقدية الخارجية.
- أزمة سياسية وأمنية.
- قدرات بشرية متواضعة ومحدودة بعد ان احتفظ البنك المركزي في صنعاء بقدراته البشرية كاملة.
- أزمة كبيرة في السيولة النقدية من العملات الوطنية لدى خزينة البنك المركزي.

أول ما عمله مجلس إدارة البنك المركزي الجديدة:

- لمواجهة صرف الرواتب ببيع 110 مليون دولار عبر البنك الاهلي من خلال تنظيم مزاد علني بذلك حيث استطاعت في ذلك حل مشكلة صرف رواتب موظفي الدولة لشهرين تقريًبا.
- وقع المحافظ الجديد على عقد مع شركة روسية خاصة معروفة عالمًيا في طباعة النقود على طباعة ثلاثة تريليون ريال من فئة الالف والألف والخمسمائة ريال لكن هذه النقود لم تكن متسلسلة مع الطبعة القديمة للريال.
- الشركة الروسية ذاتها كان قد وقع معها محافظ البنك المركزي السابق على طبع اربعمائة مليار لكي تحل محل العملة التي لم تصبح صالحة للتداول بعد أن تركت في مخازن المركزي تمهيًدا لإحراقها "قام الحوثيين بعد ذلك بإخراجها من المخازن وارغام المواطنين على تداولها رغم تلفها وعدم صلاحيتها للتداول."

ثالًثا: قرار تعويم العملة:

أول قرار اتخذه مجلس إدارة البنك المركزي بعدن برئاسة محافظة القعيطي قضى باعتماد سعر الصرف المعوم الكامل بدًلا من سعر الصرف المعوم المدار الذي كان سعر الصرف التأشيري له عند مستوى 250 ريًالا للدولار.

الجدير بالذكر أن البنك المركزي صنعاء كان قد عوم سعر الصرف بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي جاء بالاتفاق مع مؤسستي الصندوق والبنك الدوليين في العام 1995 على إثر الأزمة الاقتصادية والسياسية التي ترافقت واعقبت حرب 1994 لكن التعويم الكامل للعملة نهاية 2017 لم يكن منسقًا ولا جزء من سياسة اصلاح اتبعته حكومة الشرعية.

تشير تجارب الدول في التحول إلى نظام سعر الصرف المعوم المرن بدًلا عن سعر الصرف الثابت أنها تمت تحت ضغوط من المؤسسات الدولية وفي ظل أزمات اقتصادية خانقة.

هناك أربعة شروط أو عناصر يقتضي توفرها لنجاح مثل التحول بسلاسة وهي:

1- توفر سوق للعملات الأجنبية يتسم بالعمق والسيولة.

2- سياسة نقدية متماسكة للبنك المركزي للتدخل في سعر الصرف.

3- ركيزة اسمية ملائمة تحل محل سعر الصرف الثابت.

4- توفر نظام ملائم لتقييم مخاطر سعر الصرف العائم أو المرن.

لكن هذه الشروط أو العناصر لا يمكن أن تتوفر دفعة واحدة فالأمر مرتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادي.

عندما قرر البنك المركزي التعويم الكامل للعملة رغم أن هذه العناصر المبدئية لا يعني أن تتوفر دفعة واحدة والأمر يتعلق بطبيعة ومستوى الهيكل الاقتصاد للبلد.

قرار التعويم كان عبارة عن تحصيل حاصل ولم يأتي في سياق من الإصلاحات الاقتصادية وبالاتفاق مع الصندوق.

فسرت قيادة البنك المركزي أن التعويم جاء لقطع الطريق على البنوك التي تمر عبرها المساعدات الدولية حيث أثرت هذه البنوك من التربح والاستفادة بين سعر الصرف الرسمي واسعار السوق.

رابعًا: الإفراط في طبع النقود والتعويم الكامل للعملة لم تكن سياسة نقدية رشيدة:

قرار تعويم سعر الصرف جاء في غياب البيئة الداعمة الاقتصادية والأمنية ومع تعطل دور البنوك التجارية تعويم سعر الصرف ولد موجة من المضاربات من قبل شركات ومحلات الصرافة التي وصل عددها في عدن أكثر من ألف وحدة وشركة.

تدهورت أسعار الصرف فوق مستوى 800 ريال للدولار واستمر سعر الصرف في التدهور بالتوازي مع موجه من التضخم الجامع الذي وصل معدلة فوق مستوى 60بالمئة.

وفقدت النقود أكثر من 400 من قيمتها.

في عام 2018 حصلت اليمن على وديعة الاثنين مليار دولار قدمتها المملكة السعودية لليمن استخدمت في فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد الغذاء والدواء لكل اليمن بدون استثناء.

وحدث تراجع كبير في سعر صرف الدولار نتيجة لذلك.

وقد حدد البنك المركزي قيمة الدولار عند 450 ريالًا للدولار كسعر تأشيري مرجعي لكن وضع هذا المؤشر لم يكن يعكس القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وموقعها في سوق الصرف الأجنبي والتعاملات

الخارجية للبلد ولم يأتي كنتاج لدراسة اقتصادية وانما اعتمادًا على الوديعة السعودية التي وفرت حلًا مؤقتا للأزمة بعيدًا عن الاستدامة المالية.

وفي ظل بيئة سياسية وأمنية غير مواتية في ظل بقاء التحديات الاقتصادية.

هذا إضافة إلى ما أثير من اتهامات بوجود شبهة فساد رافقت فتح الاعتمادات المستندية حيث أثرت وشوشت على عمل البنك المركزي وعلى ثقة المتعاملين في البنك المركزي خاصة بعد ان تضمنها تقرير لجنة الأمم المتحدة وخاصة أيضًا بعد التغييرات المتتالية لمحافظي البنك المركزي عدن.

خامسًا: علاقة سعر الصرف بالمؤشرات الاقتصادية الكلية:

لقد أثبتت الدراسة التطبيقية أن سعر الصرف على المدى القصير يلعب دور المتغير المستقل في علاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية سوى تعلق ذلك بالتضخم أو الناتج المحلي الإجمالي أو عجز الموازنة العامة للدولة لكن على المدى المتوسط والطويل يصبح سعر الصرف متغير تابع للتضخم والناتج المحلي وعجز الموازنة العامة ولم تظهر طبيعة علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات وتحديدًا الميزان التجاري منه وهو ناتج عن تغطية مزاد البنك المركزي لحاجة الاستيراد.

سادسًا: اليمن عملتين وسياستين نقديتين:

هناك ادوات للسياسة النقدية وهناك سياسات لسعر الصرف والاخير تعتبر جزء لا يتجزأ من السياسات النقدية التي تمارسها البنوك المركزية في تحفيز النمو والحفاظ على استقرار سعر الصرف ومواجهة التضخم.

حيث تتحدد سياسة سعر الصرف من خلال الوسائل التالية:

1- تعديل سعر الصرف.
2- تغيير نظام سعر الصرف.
3- استخدام احتياطيات النقد الأجنبي.
4- فرض قيود على بيع وشراء العملات الأجنبية عند الضرورة.
5- تحريك سعر الفائدة.

ويقصد بتعديل سعر الصرف هو أن تقوم السلطة النقدية ممثلًا بالبنك المركزي بتعديل سعر الصرف الاسمي "التأشيري" وهو السعر الذي يشكل ركيزة اسمية بدلًا عن سعر الصرف الثابت هذا السعر يعمل البنك المركزي على الحفاظ عليه من خلال سياسة متماسكة للتدخل في سعر الصرف من خلال الأداة النقدية سياسة السوق المفتوحة سواء كان بائعًا أو مشترًيا للدولار كلما تحركت اسعار الصرف بشكل

عنيف فوق الأداة الاسمية الارتكازية "السعر التأشيري" الذي حدده واعتمده البنك المركزي كسعر صرف للعملة الوطنية مقابل الدولار.

أما تغيير نظام سعر الصرف فإن البنك المركزي وبالتشاور مع الحكومة هو من يقرر نظام سعر الصرف الذي يتفق مع حاجته ومتطلباته.

الاقتصادية وهناك العديد من أنظمة سعر الصرف لكن أبرزها هو نظام سعر الصرف الثابت ونقيضه سعر الصرف المعوم أو المرن وما بينهما هناك العديد من أنظمة سعر الصرف المتبعة في العالم.

سابعًا: إجراءات مركزي صنعاء:

في هذا السياق وبعد أن وصل سعر صرف الريال في عام 2018 فوق مستوى 800 ريال للدولار قام البنك المركزي في صنعاء الذي يقع تحت سلطة الحوثيين بما يلي:

- اعتماد نظام سعر الصرف الثابت بدلًا عن سعر الصرف المعوم الذي يحدد وفق آلية السوق وقانون العرض والطلب والأخير هو النظام الذي اتبعه البنك المركزي عدن.
- جعل الطبعة القديمة من الريال اليمني عملة خاصة بهم.
- منع تداول الطبعات الجديدة التي أصدرها البنك المركزي عدن.

هذه الإجراءات حشد لتنفيذها على أرض الواقع كل إمكانياتهم التنظيمية والإدارية والأمنية:

- تشكيل لجنة مدفوعات تمثل الجهات الأمنية للإشراف على طلب السوق للدولار ومركزة عمليات البيع والشراء للدولار بيد هذه اللجنة.
- منع تحويل العملات الأجنبية إلى مناطق الشرعية إلا بمبالغ محددة.

هذه الإجراءات عسكرة الحياة الاقتصادية وعطلت حرية سوق الصرف وحرية التجارة في مناطق سيطرة الانقلابيين.

وأدت إلى انقسام السوق اليمني إلى سوقين تقريًبا.

وتحولت إلى أزمة كبيرة في مناطق الشرعية.

بعد أن تم عزل السيولة من العملة المحلية المصدرة في البنك المركزي عبر مصادر تضخمية وهي سيولة كبيرة بحيث توزعت على حيز اقتصادي محدود في مناطق سيطرة حكومة الشرعية وأصبحت بذلك نقود كبيرة تطارد سلع قليلة وهذا أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتآكل دخول الناس أصحاب الدخل الثابت كنتيجة لانهيار القوة الشرائية للنقود.

اقتصاديًا المعروض النقدي يجب أن يتوافق مع حجم وقدرة وحاجة الاقتصاد.

وأي زيادة في المعروض تؤدي الى ارتفاع مستويات التضخم وضرب القوة الشرائية للنقود.

لكن الواقع أن استقرار سعر الصرف في مناطق سيطرة سلطة صنعاء كان استقرار صوريًا أنبنى على القوة والبطش والمصادرة ولذلك ثبات أسعار الصرف لديهم لم ينعكس على الأسعار فالأسعار هناك أكبر من مثيلاتها في عدن.

حاليًا الدولار في البنوك في صنعاء عند مستوى 1200ريال عند ما يتعلق الأمر بأسعار صرف الشيكات.

لكن إجراءات الحوثيين:

- أضرت في عملية المبادلات والتحويلات بين صنعاء وعدن.
- خلقت سوقين مختلفين.
- أصبح يتعين إذا اردت أن تسافر الى صنعاء أن تحمل معك عملات أجنبية.

وكأنك تسافر الى بلد آخر.

هذا الوضع انعكس سلًبا بيئة الأعمال حيث أنه مع تعمق الأزمة الاقتصادية اضطرت حكومة الشرعية وتحت ضغوط المانحين على تحريك سعر صرف الدولار الجوكي.

لكن تحريك سعر صرف الدولار الجوكي جاء بعد أن وصلت اسعار الصرف في السوق فوق مستوى الالف ريال للدولار.

وعمليًا سعر صرف الدولار الجوكي لم يخدم المواطنين ولم يؤثر إيجابًا على أسعار المستهلك وانما كان التاجر هو المستفيد من مزايا سعر الدولار الجوكي حيث يحدد التاجر سعر بضاعته وفقًا لسعر الدولار في السوق مع إضافة علاوة مخاطرة.

1- فرضت صنعاء رسوم جديدة على الواردات السلعية القادة من ميناء عدن مستفيدة من الإجراءات المتساهلة في ميناء عدن وغيرها من الموانئ الضريبية والجوكية.
2- أوقفت شراء الغاز المحلي من محافظة مأرب وفضلت الاستيراد الذي ربما تحصل عليه من الخارج بالمجان.
3- لكن التاجر أصبح يعاني من عبء الجبايات والاتاوات التي تفرض في النقاط العسكرية على شاحنات نقل البضائع.
4- في مناطق سيطرة حكومة الشرعية كان من بين الإجراءات فرض توزين حمولة مصانع الاسمنت رغم الكساد الكبير الذي يعاني منه قطاع العقار.

5- كما أن اصدار صنعاء لقانون منع المدارس الربوية وجه ضربة قاسمة للقطاع المصرفي للبنوك التجارية والإسلامية التي كان من المفترض أن تحصل على المزيد من الرعاية والاهتمام.

ثامنًا: الأزمة الاقتصادية الحالية في مناطق حكومة الشرعية:

الأزمة الراهنة في مناطق الحكومة الشرعية هي ناتج من الحرب الاقتصادية التي تقوم بها سلطة الأمر الواقع وبذلك هي صناعة داخلية فرضتها حكومة صنعاء والإجراءات هي كالتالي:

- فرض القوة القاهرة على صادرات النفط في ميناء الضبة وشبوة خلق أزمة عميقة أمام الحكومة في توفير الموارد الخارجية لتوفير الخدمات العامة الحيوية وخاصة في قطاع الكهرباء والتي تمثل ثقبًا أسودًا حيث تنفق الدولة على خدمة كهرباء عدن نحو 60 مليون دولار شهريا.

ويصل الرقم حسب المصادر الرسمية إلى 950 مليون دولار شهريًا عندما تأخذ في الاعتبار كافة المحافظات التابعة لحكومة الشرعية.

- منعت صنعاء التجار المستوردين من الاستيراد عبر ميناء عدن.

وأخذت تعهدات منهم بالاستيراد فقط عبر ميناء الحديدة والصليف.

تاسعًا: مزادات بيع الدولار من قبل البنك المركزي:

- بعد اللغط الذي أثير حول سلامة عمليات الاستيراد عبر استخدام الوديعة السعودية في فتح الاعتمادات المستندية للتجار قام البنك المركزي في عدن وبمساعدة المؤسسات والدول المانحة بدءًا من اكتوبر 21 ببيع الدولار عبر عملية المزاد من خلال المنصة الالكترونية.
- تتولى شركة عالمية معروفة الاشراف على مزاد بيع الدولار وبطريقة شفافة.. وهنا مسؤولية البنك المركزي تنحصر فقط في تحديد قيمة المزاد.
- لكن صنعاء وبالاستفادة من ميزة وجود مقرات البنوك والشركات الأجنبية في صنعاء منعت أيضًا البنوك والتجار التي تتواجد مقراتها الرئيسية في صنعاء من المشاركة في عملية المزادات الأسبوعية التي ينظمها البنك المركزي والهدف هو منع البنك المركزي عدن من سحب فائض السيولة حتى لا يتحسن سعر الصرف هذا الأمر حد من قيمة العطاءات المقدمة.
- عملية بيع الدولار عبر المنصة الإلكترونية الشفاف انعكس إيجابًيا على الاستقرار النسبي لسعر الصرف.
- إعادة إنفاق حصيلة المزاد في صورة رواتب حد من الأثر الإيجابي لعملية بيع الدولار.
- غياب نفاذ القانون يؤدي إلى بقاء المضاربة بسعر الصرف قائمة.

حيث يعمل المضاربون في شركات الصرافة وفي سوق مشوه وغير مكتمل الأركان إلى رفع الطلب على الدولار وبالتالي التأثير في نتائج المزاد.

وهذا يترك اثار على اعتماد البنك المركزي على أسعار السوق في ظل سوق مشوه يفتقد لنفاذ القانون خاصة أنه يترافق مع غياب البيئة السياسية الداعمة وبقاء الأزمة الاقتصادية على حالها وهذه من بين نقاط الضعف الرئيسية.

- قبل شهور حصل البنك المركزي على وديعة نقدية من المملكة قدرها مليار دولار ولكن عبر وسيط ثالث ممثلا بصندوق النقد العربي.

حيث أن هذه الوديعة مشروطة.

- ورغم أن الإمارات كانت قد أعلنت عن تقديم وديعة نقدية بمليار دولار ووضعت 350 مليون دولار منها كمبلغ اولى في حساب البنك المركزي لكنها جمدت استخدامها ولا نعرف أسباب ذلك.

ولأن موارد الدولة العامة لا تمثل إلا ما نسبته 40 بالمئة من حجم الإنفاق ظل البنك المركزي هو المقرض.

- قروض البنك المركزي للحكومة تفوق بقليل ألف وثمانمائة مليار ريال حتى أواخر يوليو 23.
- البنك المركزي اوقف تمامًا طبع الأوراق النقدية من مصادر تضخمية.
- ينجز البنك المركزي عملية الربط الشبكي مع المؤسسات المالية للسيطرة على عملية التحويلات.

وأوقف التمويل التضخمي.

عاشرًا: الإجراءات التي أضرت ببيئة الأعمال:

- تشديد الإجراءات ضد المؤسسات الصناعية والتجارية في مناطق سيطرة حكومة صنعاء وفرض أسعار بيع للسلع لا تعكس كلف الإنتاج.
- زيادة الرسوم الجوكية بنسبة مئة في المئة في ميناء الحديدة.
- منع التجار من الاستيراد عبر ميناء عدن.
- ازدياد منظومة الجبايات في الشمال والجنوب.
- عدم التعامل مع القطاع الخاص كشريك.

الخاتمة: الاستنتاجات والمقترحات:

وعلى ضوء ما سبق يمكن الخروج بالاستنتاجات والمقترحات التالية:

أولًا: الاستنتاجات:

- أدى الإفراط في العرض النقدي ومن خلال طباعة النقود بدون غطاء وبحجم كبير يفوق حاجة الاقتصاد من السيولة بأكثر من الضعفين تقريًبا إلى ضرب القوة الشرائية للنقود والأضرار بأصحاب الدخول الثابتة والاكثر فقًرا من الناس بعد وصل حجم السيولة المتداولة في السوق والمخزونة لدى شركات الصرافة أكثر من أربعة تريليون ريال وكلها جاءت من خلال الاصدار التضخمي وطبع النقود التي تواصلت بدون غطاء لمواجهة صرف الرواتب.

وبالتالي أدت فقدان النقود لعدد من وظائفها ومنها الوظيفة الادخارية وحتى التبادلية فقد أصبحت العملة الأجنبية الدولار والريال السعودية هي المستخدمة في عمليات البيع والشراء للسلع المستوردة وحتى في أسعار العقار والايجارات بعد فقد العملة دورها السيادي هذا مرة أخرى أدى الأضرار بدخول الناس وزيادة مستويات الفقر والعوز بين السكان.

- لم تنجح السياسة المالية في الجانب الايرادي في توسيع قاعدة الموارد العامة واستولت المحليات في المحافظات على الموارد السيادية للدولة في الوقت الذي تزايد الإنفاق العام.
- ظلت القاعدة الضريبية محدودة تاريخًيا فالموارد الضريبية قبل الحرب مثلت 30 بالمئة فقط وهي دليل تدني كفاءة النظام الضريبي والجوكي وتدني قدراته في تعبئة الموارد مما أدى إلى اتساع ظاهرة التهرب الضريبي وهذا أدى إلى ضعف استدامة المالية العامة للدولة نتيجة للخلل الهيكلي القائم في بنية الإيرادات العامة للدولة هذه الوضع ازداد سوءًا في السنوات التسع الأخيرة.
- أدت الحرب إلى توقف الاستثمارات الجديدة والتوسع في الاستثمارات الجديدة وهي المسؤولة في أحداث النمو والتنمية عدا عن توقف العديد من المشروعات وهروب العملة الأجنبية إلى الخارج.
- لعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في التقليل من التداعيات الاقتصادية.
- القطاع الخاص في اليمن هو من لعب الدور الكبير للتقليل من مشكلة الجوع إضافة إلى العون الإنساني الدولي.
- استطاع القطاع الخاص أن يوصل السلع إلى كافة المناطق رغم التعقيدات الكبيرة والمعوقات الجسيمة.

- شكل القطاع الخاص قاطرة للتخفيف من أضرار الحرب بعدان أصبح يساهم بأكثر من 80 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي.

بعد توقف صادرات قطاع النفط الذي كان يشكل قاطرة للنمو الاقتصادية.

- حافظ القطاع الخاص الذي لم تتعرض مؤسسات للتدمير على الوظائف وساهم في التخفيف من معاناة للمواطنين.
- ساهم بفعالية في مواجهة كوفيد 19وكانت مجموعة شركات هائل سعيد أنعم نموذجًا.
- يحدث هذا في ظل تضاءل الوعي بأهمية القطاع الخاص في التخفيف من الأزمة وضرورة إقامة الدولة شراكة حقيقية مع هذا القطاع الهام.
- لقد لعب القطاع الخاص التقليدي دور الابطال في التخفيف من الأزمة الإنسانية في اليمن.

ثانيًا: الحلول المقترحة:

على الصعيد المالي والنقدي:

- استمرار وقف طباعة النقود الذي يتبعه البنك المركزي منذ تعيين إدارة الجديدة يناير 22.
- توحيد العملة الوطنية.
- توحيد السلطة النقدية او كمرحلة اولى تنسيق السياسات النقدية.
- متابعة عملية سحب فائض السيولة عبر استمرار مزاد بيع الدولار الاسبوعي الذي ينظمه البنك المركزي عدن بشرط ألا تعود الأموال المسحوبة من السوق إلى السوق مجددًا عبر صرفه كرواتب على موظفي الدولة ومن أجل ذلك يجب الإنفاق على الرواتب من موارد الدولة العامة..

ولو استمر البنك المركزي يصرف ما يسحبه من فائض السيولة للرواتب فلا يستطيع التغلب على مشكلة السيولة وتبقى قيمة العملة متدهورة والتضخم في عنان السماء.

والاوضاع المعيشية في تردي.

- تحسين كفاءة تحصيل موارد الدولة العامة الضريبية والجوكية وتوسيع قاعدة الموارد وفي نفس الوقت العمل على تقليل الإنفاق العام.
- أعادة هيكلة قطاع الطاقة وفصل إدارة الإنتاج عن شبكة توصيل الكهرباء وتحسين إدارة هذه المؤسسات.
- إلزام المستهلكين بدفع فواتير الكهرباء وان من بداية العام 24.

- تفعيل صادرات النفط والغاز والاخير بعد.

تعديل شروط الاتفاقية الموقعة مع توتال وشركائها.

- تصحيح كشوفات رواتب موظفي الدولة المدنية والعسكرية من الأسماء المزدوجة والمكررة.

على صعيد تحسين بيئة الأعمال:

- تعزيز الشـــراكة مع القطاع الخاص ووقف عمليات الجبايات غير القانونية وفرض الاتاوات بدون وجه حق.
- إلغاء القوانين والإجراءات الطاردة كقانون الربا وغيرة من القوانين التي فرضها الحوثيين.
- دعم مشروعات القطاع الخاص وترشيد الاستثمار في القطاع التجاري فما يحدث من استثمار في عدن وفي غيرها من المحافظات هي مشروعات تنطوي نوع من المحاكاة غير العقلاني وغير المرشد.
- إقامة شراكة حقيقية مع بين القطاع العام والقطاع الخاص.

على صعيد السياسات الاقتصادية:

- تعزيز النمو الاقتصادي وبوتيرة أعلى من نمو السكان تنويع مصادره.
- زيادة المعروض من الســـلع بنســـبة أكبر من زيادة الاســـتهلاك عبر زيادة الإنتاج والإنتاجية والرفع تنافسيتها محلًيا وخارجًيا.
- تطوير القطاع الزراعي.
- توسيع وتطوير قطاع الصناعات التحويلية.
- تفعيل المنظومة الرقابية لمحاربة الفســـاد ومنها اللجنة العلياء للرقابة على الفســـاد واللجنة العليا للمناقصات.
- إلزام وحدات الخدمة العامة بإغلاق حساباتها الجارية لدى البنوك التجارية والإسلامية وفتح حسابات جارية لها لدى البنك المركزي عدن وفروعه بالمحافظات.
- تدعيم البنوك التجارية والإسـلامية من أن تتمكن من الاضـطلاع بدورها التنموية وتقديم التسـهيلات المالية لها من قبل البنك المركزي للوفاء بحاجة الزبائن.
- العمل على إعداد موازنة عامة للدولة شـفافة ليسـهل الرقابة على كفاءة قاعدة الموارد وتحسـين ترشـيد الانفاق العام.
- العمل على استئناف صادرات النفط لما يشكله ذلك من أهمية في توفير موارد الموازنة العامة للدولة.

- تحسين كفاءة العمل في ميناء عدن ومنح المزيد من التسهيلات.
- البحث عن اليات لتفعيل دور ميناء المخاء لما له من دور مهم في العملية الاقتصادية لليمن.
- تعزيز دور البنوك التجارية والإســـلامية في عملية التنمية وانهاء المعوقات التي تقف في طريق عملها وزيادة مشاركتها في عملية المزادات التي ينظمها البنك لمركزي عدن بعيدًا عن ضغوط صنعاء.

المصادر والمراجع:

التقرير الاستراتيجي اليمني12 لمركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

البنك لمركزي اليمني تقارير السنوية للأعوام 2010,2009

التقارير الاقتصادية الاستراتيجية للأعوام 2016 و2017و 2018 مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

الجهاز لمركزي للإحصاء تقرير 2014.

تقارير البنك لمركزي عدن للأعوام2020 و2021.

كيف أنقذ البنك لمركزي الاقتصاد من الغرق رويترز 2016.

2ktRybT/http: bit.ly

محافظ البنك لمركزي الجديد القعيطي تصريحاته بعد نقل البنك لمركزي الى عدن سبتمبر 2016 رويترز.

لمركزي اليمني يسهم في إنقاذ اليمن من الانهيار المالي والجوع بواقش نت 2017.

تقرير نتائج الخطة الخمسية الثانية وزارة التخطيط 2010.

أوراق اقتصادية للباحث للأعوام: 2022 – 2021 – 2018 – 2017.

IMF_REpuB OLIC. IF YEMEN 2014 ARTICLE. IV CONSlTATION AND REQUEST FOR A THREE THREE-YEAR ARRANGEM UNDER THE EXTENDED CRED IT FACILITY-STAFF REPORT-2014

World Bank. World Development Indicators Several Issues.